تحرك عاجل

بواعث قلق بشأن الحالة الصحية لناشط ومحام

في 15 أبريل/نيسان 2020، علِم محامو الناشط علاء عبد الفتاح أن موكلهم، المحتجز بصورة غير قانونية منذ سبتمبر/أيلول 2019، قد أضرب عن الطعام بسجن طرة 2 شديد الحراسة. وتُزيد احتمالية انتشار فيروس "كوفيد – 19" داخل السجن من بواعث القلق بشأن حالته الصحية، وكذلك بشأن حالة المحامي الحقوقي محمد الباقر الذي يعاني مشكلات صحية مزمنة قد تجعله أكثر عرضةً للإصابة بالفيروس.

بادرو بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: 4716 2577 202+

البريد الإلكتروني: m.office@ppo.gov.eg

تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

في 10 مارس/آذار 2020، علَّقت السلطات المصرية، كافة الزيارات إلى السجون، كإجراء وقائي لمنع تفشي فيروس "كوفيد 19"، إلا أنها لم توفر وسائل بديلة ومنتظمة للاتصال بين المحتجزين وأسرهم ومحاميهم، مثل المكالمات الهاتفية نصف الشهرية، كما هو منصوص عليه في القانون المصري.

وكانت آخر زيارة تلقاها ***علاء عبد الفتاح*** *بالسجن من أسرته في 4 مارس/آذار 2020. ويساور أسرته القلق بشأن حالته الصحية وسلامته؛ إذ لم يرد لها أي تأكيد بتلقيه المواد المطهرة ومواد النظافة الشخصية التي يرسلونها له أسبوعيًا منذ تعليق زيارات السجن، أو بحصوله على أي معلومات بشأن الإجراءات التي يمكنه اتخاذها لحماية نفسه من أي انتشار محتمل لفيروس "كوفيد – 19". وأبلغت نيابة المعادي محاميّ علاء عبد الفتاح، في 15 أبريل/نيسان 2020، بإضراب موكلهم عن الطعام. ولم يرد للمحامين أي معلومات بشأن الوقت الذي بدأ فيه الإضراب أو الأسباب التي دفعته إلى ذلك. وقد يُضعِف إضراب علاء عن الطعام جهازه المناعي، ويعرض حياته لخطر شديد، إذا أُصيب بفيروس "كوفيد – 19".*

كما كانت آخر زيارة تلقاها ***محمد الباقر****، الذي يُحتجز أيضًا بسجن طرة 2 شديد الحراسة، من أسرته في 7 مارس/آذار 2020. وسمحت سلطات السجن، في 18 أبريل/نيسان 2020، لأسرته بإرسال الطعام والفيتامينات ورسالة له، بعد أن رفضت استلامها قبل ذلك بأسبوع، فيما تلقت أسرته رسالة منه. ويعاني محمد الباقر، كما ورد، من بعض المشكلات الصحية، من بينها الربو وآلام الصدر وآلام الظهر والفقرات القطنية ومشاكل بالكلى، وتجعله بعض هذه المشكلات ضمن الفئات الأشد عرضة للإصابة بفيروس "كوفيد – 19" الواردة بقائمة منظمة الصحة العالمية. كما أن أوضاع الاحتجاز غير الصحية بالسجون المصرية المكتظة بالسجناء، والتي وُثِّقت على نحو دقيق، تشكل خطرًا متزايدًا بتفشي الأمراض المعدية.*
ومن ثم، نحث سيادتكم على أن تُفرجوا عن علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر فوراً، وأن تسقطوا التهم التي يجري التحقيق معهما استنادًا إليها؛ إذ اعتقلا على خلفية ممارستهما السلمية لحقوقهما.
وندعوكم إلى أن تعملوا على إتاحة تقديم الرعاية الصحية الكافية لهما، وسبل الاتصال بأسرتيهما ومحاميهما، ريثما يُفرج عنهما. وأخيرًا، نحث السلطات المصرية على أن تُفرج، فوراً، عن كافة من اعتُقلوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع، وكذلك على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية الحالة الصحية للسجناء في خضَّم تفشي وباء فيروس "كوفيد – 19".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

جاء اعتقال علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر في إطار أكبر حملة قمعية شُنَت، منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سُدة الحكم في 2014. وقد اندلعت احتجاجات متفرقة في مختلف المدن المصرية، في 20 و21 سبتمبر/أيلول 2019، وطالب المحتجون الرئيس السيسي بالاستقالة من منصبه. ويُعتقَد أن اندلاع الاحتجاجات أتى على إثر مزاعم الفساد التي نشرها محمد علي، مقاول سابق بالجيش، والذي اتهم قادة الجيش والرئيس بإهدار المال العام على بناء عقارات فخمة.

وفي 29 مارس/آذار 2019، أُفرج عن علاء عبد الفتاح بعدما أمضى خمسة أعوام في السجن بموجب حكم جائر، لمشاركته في مظاهرة احتجاجية سلمية، فيما وُضع تحت المراقبة لمدة خمسة أعوام، وكان عليه قضاء 12 ساعة كل ليلة بقسم الشرطة. ولم يغادر علاء عبد الفتاح، في 29 سبتمبر/أيلول 2019، قسم شرطة الدقي بالقاهرة، حيث كان يمضي ساعات المراقبة. وأبلغت الشرطة والدته أن ضباط جهاز الأمن الوطني اقتادوه إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا. وتوجه محمد الباقر، في وقتٍ لاحق من اليوم، إلى مقر النيابة لتمثيله. ووفقًا لما ذكرته أسرتا علاء ومحمد وأصدقاؤهما، ظلت أماكن وجودهما غير معروفة حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019، حينما ظهرا للمرة الأولى منذ اعتقالهما بسجن طرة 2 شديد الحراسة. كما ركز التحقيق مع محمد الباقر على عمله، ولم يقدم وكيل النيابة أي أدلة ضده سوى ملف تحقيق جهاز الأمن الوطني معه، الذي لم يُسمح له ولا محاميه بالاطلاع عليه.

و في 18 مارس/آذار 2020، اعتقلت عناصر الأمن ليلى سويف، والدة علاء، وشقيقته منى سيف وخالته أهداف سويف ورباب المهدي، الأستاذة الجامعية، أمام مبنى مجلس الوزراء بالقاهرة، بعد أن نظموا مظاهرة احتجاجية للمطالبة بالإفراج عن السجناء، خوفًا من تفشي فيروس كورونا في سجون البلاد المكتظة. واتهمهم وكيل النيابة بـ "التحريض على تنظيم تظاهرة" و"نشر وإذاعة أخبار كاذبة" و"حيازة محررات تتضمن الأخبار الكاذبة والإشاعات"، ثم أمر بالإفراج عنهم بكفالة قدرها خمسة آلاف جنيه مصري (ما يعادل حوالي 320 دولار أمريكي)، إلى حين استكمال التحقيقات. ورغم دفعهم الكفالة المالية في اليوم ذاته، ظلوا محتجزين حتى الليل، دون أي أسباب قانونية. ونقلت السلطات ليلى سويف، في 19 مارس/آذار 2020، إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة الجديدة، حيث أمر وكيل النيابة بالإفراج عنها مقابل كفالة مالية قدرها ثلاثة آلاف جنيه مصري (ما يعادل حوالي 190 دولار أمريكي). وأُفرج عن الأربعة تلك الليلة.

ووثقت منظمة العفو الدولية، في أعقاب احتجاجات سبتمبر/أيلول 2019، اعتقال قوات الأمن المصرية للمحتجين على نطاق واسع، وإلقاء القبض على صحفيين ومحامين حقوقيين ونشطاء وشخصيات سياسية، في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين، وردع أي محاولة لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. وتضمن ذلك 76 اعتقالاً في ست مدن بين 19 و29 سبتمبر/أيلول 2019. كما قالت "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، وهي منظمة غير حكومية مستقلة، إن ما لا يقل عن 2,300 شخصٍ قد اعتُقلوا فيما يتصل بالاحتجاجات. ووفقًا لما ذكره محامون، أُفرج عن عشرات المعتقلين دون استجوابهم، بينما لا يزال العديد الآخرون قيد الاحتجاز.

وتعرض علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مرارًا وتكرارًا خلال الأعوام الأخيرة، وكان دوره في انتفاضة 2011 من بين أسباب اعتقاله.

أما محمد الباقر، فهو محامي حقوقي ومدير "مركز العدالة للحقوق والحريات" الذي أسسه في 2014. ويركز المركز عمله على قضايا العدالة الجنائية والحق في التعليم وحقوق الطلاب.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 2 يونيو/حزيران 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/1141/2019/ar/